

كشف مصدر أمني عن تلقي معلومات مؤكدة، حول قيام "إسرائيل" بالضغط على النظام الأسباني لإيجاد مخرج قانوني لرجل الأعمال حسين سالم حتى لا يتم تسليمه لمصر، وهو ما حدث بالفعل حيث تنازل سالم عن جنسيته المصرية، الأمر الذي وصفه عدد من خبراء القانون الدولي بأنه صعب مهمة تسليمه لمصر، خاصة وأن العقوبات التي يواجهها سالم في قانون العقوبات المصري قد تصل للإعدام وهي العقوبة التي ألغتها أسبانيا وعدد من دول العالم. وأكد المصدر أن حالة من القلق سادت المسؤولين الإسرائيليين خاصة الأوساط الاقتصادية عقب إعلان السلطات الأسبانية رسميا مساء الخميس الماضي إلقاء القبض على رجل الأعمال المصري "حسين سالم" في أسبانيا الشريك الرئيسي في شركة غاز شرق المتوسط المورد للغاز المصري لتل أبيب.

وأضاف المصدر، أن الضغط "الإسرائيلي" لعدم تسليم سالم للسلطات المصرية يعد مكافأة له على إتمام عملية تصدير الغاز "الإسرائيلي"، وهي القضية التي سيحاكم بشأنها سالم في حالة تسليمه لمصر، حيث ثبت تورطه خلال الأسابيع الماضية في عمليات فساد، بما في ذلك تلقيه عمولات كبيرة في صفقة الغاز التي أجرى توقيعها مع "إسرائيل" خلال فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك.

ومن المعروف أن سالم شريك شركة الغاز المصري ويحمل 28 % من أسهمها حتى الآن، كما يحمل الجنسية الأسبانية.

وأوضح المصدر، أن اثنين من ضباط الشرطة التابعين للإنتربول المصري غادروا بالفعل مدريد، لمناقشة نقل سالم إلى مصر لاستجوابه وأنه سيتم تقديم طلب رسمي إلى أسبانيا قريبا لتسليمه، لكن واجهت هذه المهمة صعوبة كبيرة قد تمنع من إتمامها بعدما كشفت التحقيقات التي تجريها السلطات الأسبانية مع رجل الأعمال الهارب حسين سالم عن مفاجأة من العيار الثقيل، حيث تنازل سالم عن جنسيته المصرية منذ سنوات وأنه متهم في قضية غسل أموال بمدريد، وهو ما يعني أن سالم سوف يحاكم أمام المحاكم الأسبانية باعتباره مواطنا أسبانيا، ولا علاقة لمصر به أو بمحاكمته. وكانت السلطات الأسبانية، قد ألقت القبض على سالم ونجله بمدينة مايوركا في عملية أطلق عليها الإنتربول "الصيد الثمين" وتمت مصادرة 33 مليون يورو من أرصده بأسبانيا، وكذلك عقارات ومنقولات، ووضعت تحت تصرف المحكمة الوطنية بالقضاء الأسباني.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 20/06/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com